الزمخشرى والقراءات

إعـداد

د. شعبان صلاح حسين

حظى القرآن الكريم وقراءاته بعناية بعض النحاة، إذ حاول بعضهم إعرابه وبيان معانيه وأوجه آياته ، واحتج آخرون لقراءاته الشواذ ، وحاولوا تبيين وجهها من العربية ومدى مواءمتها لأساليبها . وقد لفت انتباهنا فى دراستنا للدكتوراه عن (مواقف النحاة من القراءات حتى نهاية القرن الرابع الهجرى) أنه لا يوجد نحوى تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف : إعرابا أو احتجاجاً ، دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن ، أو يطعن بعضها الآخر ، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية ، وإن كانوا من أهل الرواية ، وإن اختلف التهجم والطعن والاتهام بين العنف والرفق أو الكثرة والقلة .

ومن خلال تفصيل مواقف النحاة من القراءات خلص البحث إلى أن نحاة هذه الفترة جميعاً لا يفرقون فى مواقفهم من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة ، وإنما يستشهدون بقراءات من كل نوع ، ويوجهون بعضها أحياناً ، وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد . أما إن خالفتها فإن الفرق يظهر بين من وسمناهم بالأترين المحايدين ، ومن سميناهم بالقياسيين ، إذ يقبل الأولون القراءة على علاتها ، على حين يؤولها الآخرون لتخضع للقواعد ، أو يرمونها بالقبح أو اللحن أو الرداءة على التفصيل الذى ذكرناه فى مكانه ، مع اختلاف فى درجة القياسية بين علماء الفريق القياسى أنفسهم ، فمنهم من قل طعنه للقراءات ، ومنهم من بالغ فى الطعن والرمى بالقبح والخطأ واللحن . وقلنا فى نهاية هذا البحث إن القرون الأربعة الأولى

من الهجرة فترة أثرت فيما تلاها من فترات ، وظهرت بصماتها واضحة على الفكر النحوى فيما وليها من قرون .

وفى هذا البحث حاولنا الكشف عن مدى صدق هذه المقولة ، فاخترنا الإمام محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ٥٢٨ هـ لنرى كيف تعامل مع القراءات القرآنية فى كتابه القيم :

« الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل »

وهو كتاب مشهور من كتب التفسير القيمة ، لكن الزمخشرى — على عادة المفسرين — لم يخله من التعرض للغويات الآيات أحياناً من صرف ونحو وأصوات ، كما أنه لم يغفل دراسة القراءات القرآنية التى وردت فى الآيات ، ولو بذكرها دون التعرض لواحدة منها بأى نوع من التوجيه ، كأن يقول فى قوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة » (البقرة ٧) : « وقرىء (غشاوة) بالكسر والنصب ، و (غشاوة) بالضم والرفع ، و (غشاوة) بالفتح والنصب ، و (غشوة) بالكسر والرفع ، و (غشوة) بالفتح والرفع والنصب ، و (عشاوة) بالعين غير المعجمة والرفع ، من العشا » (١) فهذه سبع قراءات — سوى المشهورة — فى كلمة واحدة ذكرها الزمخشرى ذكراً مجرداً ، دون أن يتعرض لأية قراءة منها بنوع من التوجيه . ومثل هذه الظاهرة توجد لها نماذج متعددة فى الكشاف (٢) . لكن الأغلب الأعم فى تناول الزمخشرى للقراءات هو التعرض لها ، استشهاداً بها ، أو توجيهاً لها ، أو حكماً عليها بما يفهم منه القبول أو الرفض ، مهتماً فى مواطن كثيرة بالرسم المصحفى ، ومتغافلا عنه فى بعض المواطن . ومن ثم ندرس مواقفه من القراءات تحت النقاط الآتية :

أولا : استشهاده بالقراءات :

وتحدد طريقة الزمخشرى فى الاستشهاد بالقراءات العناصر الآتية :

(أ) الاستشهاد على معنى لغوى بقراءة قرآنية :

ويمثل ذلك تعليقه على قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم ويمدهم فى

طغيانهم يعمهون » (البقرة ١٥) إذ قال : « ويمدهم فى طغيانهم : من مد الجيش وأمده ، إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره ، وكذلك مد الدواة وأمدها : زادها ما يصلحها ، ومددت السراج والأرض : إذا استصلحتهما بالزيت والسماد . ومده الشيطان فى الغى وأمده : إذا واصله بالوساوس حتى يتلاحق غيه ، ويزداد انهماكاً فيه . فإن قلت : لم زعمت أنه من المدد دون المد فى العمر والإملاء والإمهال ؟ قلت : كفاك دليلا على أنه من المدد دون المد قراءة ابن كثير وابن محيصن (ويمدهم) وقراءة نافع (وإخوانهم يمدونهم) على أن الذى بمعنى أمهله إنما هو مد له مع اللام كأملى له » (٣) .

وعند تعرضه لقوله تعالى : « إنى نذرت للرحمن صوماً » (مريم ٢٦) فسر الصوم بالصمت مستدلا على ذلك بأنه فى مصحف عبد الله : صمتاً ، وعن أنس بن مالك مثله (٤) .

(ب) الاستشهاد على توجيه صرفى بقراءة :

فالفعل (يخادعون) فى قوله تعالى : « يخادعون الله والذين آمنوا » (البقرة ٩) على وزن (يفاعلون) ، وهو من الأوزان التى تقتضى المشاركة فى الفاعلية والمفعولية فى أغلب أحوالها . ومن ثم طرح الزمخشرى هذا التساؤل ورد عليه : « فإن قلت : هل للاقتصار بخادعت على واحد وجه صحيح ؟ قلت : وجهه أن يقال : عنى به (فعلت) ، إلا أنه أخرج فى وزن (فاعلت) ؛ لأن الزنة فى أصلها للمغالبة والمباراة ، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبار ، لزيادة قوة الداعى إليه . ويعضده قراءة من قرأ : (يخدعون الله والذين آمنوا) وهو أبو حيوة » (٥) .

فالوزن المستعمل فى القراءة المشهورة (يفاعلون) ، بيد أنه بمعنى الثلاثى المجرد (يفعلون) . والدليل على ذلك قراءة أبى حيوة فى الآية نفسها .

(ج) الاستشهاد بقراءة على توجيه نحوى :

كما حدث عند تعرضه لقوله عز وجل : « وما يشعركم أنها إذا جاءت

لا يؤمنون » (الأنعام ١٠٩) إذ كان من بين المعانى التى طرحت لـ(أن) بفتح الهمزة ، (٦) أن تكون مؤدية وظيفة (لعل) ، كما فى قول العرب : ايت السوق أنك تشترى لحماً ، أى : لعلك . فيكون معنى الآية : وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وتقوى هذا التوجيه قراءة أبى : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون (٧) .

وعند تعرضه لقوله تعالى : « فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون » (البقرة ١٧) قال إن (أضاء) فى الآية متعدية » ، ويحتمل أن تكون غير متعدية مسندة إلى (ما حوله) والتأنيث للحمل على المعنى ، لأن ما حول المستوقد أماكن وأشياء . ويعضده قراءة ابن أبى عبلة : (ضاءت) . . . . . » (٨) .

وهذه اللفتة النحوية فى (أضاء) عرضت مرة ثانية عند دراسة قوله تعالى : « كلما أضاء لهم مشوا فيه » (البقرة ٢٠) إذ قال : « وأضاء : إما متعد بمعنى : كلما نور لهم ممشى ومسلكاً أخذوه ، والمفعول محذوف ، وإما غير متعد بمعنى : كلما لمع لهم مشوا فى مطرح نوره وملقى ضوئه . ويعضده قراءة ابن أبى عبلة : كلما ضاء لهم » (٩) .

وقد وضح من النماذج التى قدمناها ، أو أشرنا إليها ، أن الزمخشرى لا يفرق فى الاستشهاد بين متواتر القراءات وشاذها ، كما أن القراءات تكون — فى الغالب — سنده الوحيد فيما يراه ، دون اعتماد على شاهد آخر من شعر أو نثر ، وأنه يهتم بصورة واضحة فى جل القراءات التى يوردها بذكر اسم القارىء ، ولا يغفل ذكره إلا فى أحيان نادرة (١٠) .

ويعتبر عنصر الاستشهاد بالقراءات أقل العناصر وروداً فى الكشاف ، بالقياس إلى توجيهها مثلا ، وذلك أمر طبعى ، لأنه ليس كتاب قواعد ، وإنما هو كتاب تفسير ، فمرماه الأساسى هو الكشف عن وجوه القراءات الواردة فيما يتناول ، وتوجيهها الوجهة اللغوية التى تتلاءم معها .

ثانياً : توجيهه للقراءات :

وتوجيه الزمخشرى للقراءات لا يتبع سنة واحدة ، ولا يسير على نمط فرد . وإنما يختلف التوجيه بين قراءة وأخرى . وذلك ما توضحه النقاط الآتية :

(أ) توجيه القراءة صوتياً :

ويتمثل ذلك فى قوله عن قراءة أيوب السختيانى : « ولا الضألين » . (الفاتحة ٧) بالهمز ، وقراءة عمرو بن عبيد : « ولا جأن » (الرحمن ٥٦ ، ٧٤) إن « هذه لغة من جد فى الهرب من التقاء الساكنين . ومنها ما حكاه أبو زيد من قولهم : شأبة ودأبة » (١١) . وقد استشهد ابن جنى بهاتين القراءتين على ما ذهب إليه من أنه إذا التقى ساكنان أحدهما ألف . فقد يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الألف ، فتنقلب إلى همزة (١٢) .

ومثل ذلك ما حدث عند تعرضه لقوله تعالى : « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به » (يونس ١٦) حيث قال : « ولا أدراكم به : ولا أعلمكم به على لسانى . وقرأ الحسن : ولا أدراتكم به ، على لغة من يقول : أعطاته وأرضاته ، فى معنى : أعطيته وأرضيته ، وتعضده قراءة ابن عباس : ولا أنذرتكم به . ورواه الفراء : ولا أدرأتكم به ، بالهمز (١٣) وفيه وجهان : أحدهما : أن تقلب الألف همزة . كما قيل : لبأت بالحج ، ورثأت الميت ، وحلأت السويق ، وذلك لأن الألف والهمزة من واد واحد . ألا ترى أن الألف إذا مستها الحركة انقلبت همزة . والثانى : أن يكون من درأته إذا دفعته ، وأدرأته إذا جعلته دارئاً ، والمعنى ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرأونى بالجدال وتكذبونى (١٤) .

وقراءة الهمز التى وجهها الزمخشرى رماها بعض النحاة بالغلط . فقد روى ابن خالويه قول النحاة : « غلط الحسن ، كما أن العرب قد تغلط فى بعض مالا يهمز فيهمزونه . يقولون : حلأت السويق ، وإنما هو

حليت ، يشبهونه بحلأت الإبل ، إذا زجرتها عن الماء » (١٥) ، كما كرر ذلك فى موطن آخر ، فقال : « قرأ الحسن : ولا أدراكم به (كذا) مهموزاً ، وهو غلط عند أهل النحو ، لأنه من دريت » (١٦) .

لكن الزمخشرى التمس للقراءة مخرجين : أحدهما يذهب بها مذهب القلب الصوتى ، والثانى يجعل الصيغة كلها من مادة معجمية مهموزة هى (درأ) لكنه لم ينح باالائمة على القراءة .

وفى قوله تعالى : « وإذا السماء كشطت » (التكوير ١١) قرأ ابن مسعود (قشطت) بالقاف ، فقال الزمخشرى : « واعتقاب الكاف والقاف كثير . يقال : لبكت الثريد ولبقته ، والكافور والقافور » (١٧) .

وهناك مواطن أخرى متعددة يظهر فيها اعتماد الزمخشرى على الأصوات والصرف فى توجيه بعض القراءات (١٨) .

(ب) توجيه القراءة نحوياً :

وهذا الجانب أبرز جوانب التوجيه فيما تناوله الزمخشرى من قراءات . ونكتفى بذكر الأمثلة الآتية :

(١) فى قوله تعالى « الحمد لله » (الفاتحة ١) وردت أربع قراءات — رفع (الحمد) وكسر لام الجر « الحمد لله » وهى قراءة الجمهور (١٩) ، ونصب (الحمد) مع كسر اللام ، وهى منسوبة لابن عيينة ورؤبة (٢٠) ، وكسر دال (الحمد) إتباعاً لكسرة لام الجر ، وهى مروية عن الحسن (٢١) وضم لام الجر إتباعاً لضمة الدال ، وهى مروية عن إبراهيم بن أبى عبلة.

وليس فى قراءة الجمهور إشكال ، فهى جملة إسمية من من مبتدأوخبر . أما القراءة بالنصب فقد وجهها الزمخشرى على أن (الحمد)مفعول مطلق ، كأنه من المصادر التى تنصبها العرب بأفعال مضمرة فى معنى الإخبار ، كقولهم : شكراً وكفراً وعجباً ، وقال إن العدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء إنما هو للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى :

« قالو سلاماً قال سلام » (الذاريات ٢٥) . رفع السلام الثانى للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ، لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه . والمعنى نحمد الله حمداً .

أما القراءتان فملحوظ فيهما الإتباع . على تنزيل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة إستعمالهما مقترنتين وأشف القرءاتين قراءة إبراهيم ، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التى هى أقوى ، بخلاف قراءة الحسن . (٢٣)

ويلاحظ فى الاية السابقة أن توجيه القراءتين الأوليين نحوى ، على حين يعد توجيه الأخيرتين من قبيل التوجيه الصوتى ، وهذا ما استدعته القراءات الواردة فى الآية .

وليس الزمخشرى بسباق فى هذا التوجيه ، إذ كانت للغراء مثل هذه التوجيهات فى هذه القراءات حين تعرض لها(٢٤) ، كما أن أبا جعفر النحاس لم يغفل أمثال هذه التوجيهات ، بل زاد على ذلك أن نسب القراءتين الأخيرتين إلى قبيلتين عربيتين فقال : « وحكى الغراء : (الحمد لله) و (الحمد لله) . قال أبو جعفر : وسمعت على بن سليمان يقول : لا يجوز من هذين شيء عند البصريين . قال أبو جعفر : وهاتان لغتان معروفتان موجودتان ، فى كل واحدة منهما علة . روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ (الحمد لله) ، وقال إبراهيم بن أبى عبلة «(الحمد لله) وهذه لغة بعض بنى ربيعة ، والكسر لغة تميم . فأما اللغة فى الكسر فإن هذه اللفظة تكثر فى كلام الناس ، والضم ثقيل ، ولا سيما إذا كانت بعد كسرة . فأبدلوا من الضمة كسرة ، وجعلوهما بمنزلة شيء واحد . والكسرة مع الكسرة أخف . وكذلك الضمة مع الضمة . فلهذا قيل (الحمد لله) »(٢٥).

٢ ــ فى قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إنى جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين » (البقرة ١٢٤) ، قرئت برفع (إبراهيم) ونصب(ربه) (٢٦) ، كما قرئت(الظالمون)

بالرفع ، وهى قراءة عبد الله بن مسعود(٢٧) ، وهى القراءة التى قال عنها الزجاج « وهى جيدة ، ولا ينبغى أن يقرأ بها ، لأنها خلاف المصحف »(٢٨) فقال الزمخشرى عن الأولى : « والمعنى : أنه دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا ؟ فإن قلت : الفاعل فى القراءة المشهورة يلى الفعل فى التقدير ، فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر ، قلت : الإضمار قبل الذكر أن يقال : ابتلى ربه إبراهيم ، فأما ابتلى إبراهيم ربه ، أو ابتلى ربه إبراهيم ، فليس واحد منهما بإضمار قبل الذكر . أما الأول فقد ذكر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكرا ظاهرا ، وأما الثانى فإبراهيم فيه مقدم فى المعنى ، وليس كذلك : ابتلى ربه إبراهيم ، فإن الضمير فيه قد تقدم لفظا ومعنى فلا سبيل إلى صحته » . (٢٩)

وقال عن القراءة الثانية : « وقرىء : الظالمون ، أى من كان ظالما من ذريتك لاينالـه استخلافى وعهدى إليه بالإمانة ، وإنما ينال من كان عادلا بريئا من الظلم » . (٣٠)

ومثل هذا ما قاله عند تعرضه لقوله تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات (البقرة ٣٧) بنصب (آدم) ، ورفع (كلمات) ، وهى قراءة ابن كثير ، إذ وجهها على أن الكلمات استقبلته بأن بلغته واتصلت به . (٣١)

وهذه القراءات الثلاث — من وجهة نظرنا — أولى بها أن توجه على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن الفاعل قد ينصب إذا فهم المعنى وأمن اللبس ، فقد سمع من كلام العرب : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، برفع أولهما ونصب ثانيهما(٣٢) ، « فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهى (الإسناد) ، وأهملوا الحركة ، إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول » (٣٣)

وإذا أمكن تخريج قراءتى (كلمات) و (الظالمون) على المشاركة فى الحدث بين الفاعل والمفعول ، لأن ما تلقاك فقد تلقيته ، وما نلته فقد نالك ، فإن هذا غير ممكن فى قراءة : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » إذ غير ممكن القول

بأن من ابتلاك فقد ابتليته ، كما أنه من المجافاة للخضوع والاستسلام للربوبية أن تفسر على أن إبراهيم دعا ربه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا ؟ ولكن الممكن أن يقال : إن علاقة الإسناد قد اتضحت ،وأمن اللبس لوضوح المعنى ، فجاء المفعول مرفوعا ، والفاعل منصوبا . ولعل هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن الطراوة مستأنسا بقراءة ابن كثير : « فتلقى آدم من ربه كلمات » بنصب (آدم) ورفع (كلمات) .

٣ ــ فى قول الله سبحانه وتعالى : « ولو ارادوا الخروج لأعدوا له عدة » (التوبة ٤٦) قرأ زر بن حبيش (عدة) (٣٤) . فقال عنها الزمخشرى قرىء : عده ، بمعنى : عدته ، فعل بالعدة ما فعل بالعدة من قال :

« وأخلفوك عــد الأمــر الــذى وعــدوا » :

من حذف تاء التأنيث وتعويض المضاف إليه منها » . (٣٥)

ومعنى ذلك أن كلا من (عدة) و (عدة) يستويان فى انتهاء كل منهما بتاء ، بصرف النظر عن كون التاء فى الثانية عوضا عن فاء الكلمة لمحذوفة ومثل هذه التاء يجوز أن تحذف عند الإضافة ، لأن المضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد . وعلى مثل هذا الاتجاه وجه النحاة حذف التاء من « وإقام الصلاة » (النور ٣٧) .

٤ ــ فى قوله تعالى : « إن هذان لساحران » (طه ٦٣) قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) فقال الزمخشرى إنها على الجهة الظاهرة المكشوفة ، أى : إن فاسمها منصوبا . وخبرها مرفوعاً . وقرأ ابن كثير : (إن هذان لساحران) فعدها الزمخشرى من باب (تخفيف إن فيكون اسمها ضمير الشأن ، وخبرها الجملة الاسمية بعدها ، واللام هى الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة . وقرأ أبى : (إن ذان إلا ساجران ولم يتعرض لها ، ولعل ذلك راجع لوضوحها فهى فى حكم : ما ذان إلا ساحران ، فـ (إن) نافية . وقرأ ابن مسعود : (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام ،

فاعتبر الزمخشرى المصدر المؤول بدلا من النجوى – فى قوله تعالى «وأسروا النجوى » (طه ٦٢) .

أما القراءة المشهورة فقال إنه قيل فيها « هى لغة بلحرث بن كعب ، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التى أخرها ألف كعصا وسعدى ، فلم يقلبوها ياء فى البحر والنصب . وقال بعضهم : (إن) بمعنى (نعم) ، و (ساحران) خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على الجملة ، تقديره : لهما ساحران . وقد أعجب به أبو إسحاق » (٣٦) .

٥ – قر اليزيدى قوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » (البقرة ١٤٣) برفع (كبيرة) ، فوجهها الزمخشرى على زيادة (كان) . كما زيدت فى قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فيكون الأصل فى الآية : وإن هى لكبيرة ، كما كان الأصل فى البيت : وجيران لنا كرام (٣٧) . وغير هذه المواضع كثير مما يمكن أن يدخل فى باب التوجيه النحوى للقراءات . (٣٨)

(ج) توجيه بعض القراءات على أنها لغـات :

ومثل هذا النوع من التوجيه منتشر فى ثنايا الكشاف ، مما يدل على تمكن صاحب الكتاب من لغته ، واطلاعه على كثير من اللهجات . ومن أمثلة ذلك ما يلى :

١ – فى قوله تعالى : « ويمدهم فى طغيانهم يعمهون » (البقرة ١٥) قرأ زيد بن على (فى طغيانهم) بكسر الطاء ، فقال الزمخشري : هما لغتان كلقيان ولقيان ، وغنيان ، وغنيان . (٣٩)

٢ – فى قوله تعالى : « فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم » (البقرة ٢٠٩) قرأ أبو السمال (زللتم) بكسر اللام الأولى فقال الزمخشرى : هما لغتان نحو : ظللت وظللت . (٤٠)

٣ ــ فى قوله عز من قائل : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار » (هود ١١٣) قرأ أبو عمرو بكسر التاء وفتح الكاف (تركنوا) ، فوجهها الزمخشرى » على لغة تميم فى كسرهم حروف المضارعة إلا الياء فى كل ما كان من باب علم يعلم . ونحوه قراءة من قرأ (فتمسكم النار) بكسر التاء » . (٤١)

٤ ــ فى قول الله سبحانه : « ثم استخرجها من وعاء أخيه » (يوسف ٧٦) قرأ الحسن (وعاء) بضم الواو ، فقال الزمخشرى : إنها لغة . (٤٢)

٥ ــ فى قوله تعالى : « إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت » (البقرة ٢٤٨) قرأ أبى وزيد بن ثابت (التابوه) بالهاء ، فقال الزمخشرى : هى لغة الأنصار . (٤٣)

٦ ــ فى قوله عز شأنه : « فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون » (البقرة ٣٨) قرئت (فمن تبع هدى) بقلب ألف المقصور ياء » وإدغامها فى ياء المتكلم المفتوحة ، فوجهها الزمخشرى على لغة هذيل . (٤٤)

٧ ــ فى قوله تعالى : فكلى واشربى وقرى عينا » (مريم ٢٦) قرىء (قرى) بالكسر ، فقال إنها لغة نجد . (٤٥)

٨ ــ فى قوله تعالى : « قال هى عصاى » (طه ١٨) قرأ ابن أبى إسحاق (عصى) ، على لغة هذيل . (٤٦)

٩ ــ فى قوله تعالى : « لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب » (طه ٦١) قرىء (فيسحتكم) ، فقال الزمخشرى : « والسحت لغة أهل الحجاز والإسحات لغة أهل نجد وتميم » . (٤٧)

١٠ ــ فى قوله تعالى : « قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله » (النمل ٦٥) وجه رفع لفظ الجلالة على البدل من (من) على الرغم من أنه ليس من جنس المستثنى منه (استثناء منقطع) ، وذلك « على

لغة بنى تميم حيث يقولون : ما فى الدار أحد إلا حمار ، يريدون : ما فيها إلا حمار . كأن أحدا لم يذكر ، ومنه قوله :

عشية لاتغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفى المصمم (٤٨)

١١ — فى قوله تعالى : « وإن تطيعوا الله ورسوله لايلتكم من أعمالكم شيئاً » (الحجرات ١٤) قرئت : لا يلتكم ، ولا يألتكم ، فقال الزمخشرى : « ألته السلطان حقه أشد الألت ، وهى لغة غطفان — ولغة أسد وأهل الحجاز : لاته ليتا » . (٤٩)

ومثل هذا المنهج فى تناول القراءات القرآنية يحمد لصاحبه ، فأساس التيسير فى القراءات فى حديث الأحرف السبعة هو تمكين كل ذى لهجة أن يقرأ بما تقضى به لهجته ما دامت القراءة متصلة الإسناد ، غير مخالفة لرسم المصحف . موافقة للعربية ولو بوجه . ولذا نعتقد أن أغلب القراءات القرآنية يمكن أن تنسب إلى لهجة من اللهجات ، أو توجه على لغة من لغات العرب المبثوثة فى التراث . (٥٠)

(د) توجيه أكثر من قراءة على الاستواء فى التصريف :

وهذا العنصر شبيه بالعنصر السابق ، فاستواء القرائتين فى التصريف لا يعدو أن يكون من تعدد اللغات . لكن الزمخشرى خص مثل هذا النوع بهذا التعبير . لأنه قد يسبق إلى الفهم أن فى إحدى القراءتين قلباً مكانيا ، فأراد نفى هذا الفهم من الأذهان . ومثل ذلك قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت » (البقرة ١٩) ، حيث قرأ الحسن : (من الصواقع) ، فقال الزمخشرى : « وليس بقلب للصواعق ، لأن كلا البناءين سواء فى التصريف ، وإذا استويا كان كل واحد منهما بناء على حياله . ألا تراك تقول : صقعه على رأسه ، وصقع الديك ، وخطيب مصقع : مجهر بخطبته ، ونظيره : حبذ فى جذب ، ليس بقلبه ، لاستوائهما فى التصرف » .

وقريب من ذلك إيراده أكثر من قراءة مع الحكم عليها بأنها سواء فى المعنى . كما حدث فى قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه » (البقرة ٢٦٧) إذ قرأ عبد الله : ولا تأموا . وقرأ ابن عباس : ولا تيمموا ، بضم التاء فقال الزمخشرى : ويممه وتيممه وتأممه سواء فى معنى : قصده . (٥٢) كما قرأ الزهرى : (تغمضوا فيه) فقال الزمخشرى : « وأغمض وغمض بمعنى : وعنه : تغمضوا ، بضم الميم وكسرها . من غمض يغمض ويغمض » . (٥٣)

(هـ) توجيه ما يرى فيه إشكالا من بين القراءات المتعددة :

ويمثل ذلك قوله تعالى : « حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق » (الأعراف ١٠٥) . حيث وردت فيها إلى جانب القراءة المشهورة ثلاث قراءات أخرى : الأولى : قراءة نافع (حقيق على ألا أقول) . والثانية : قراءة عبد الله (حقيق أن لا أقول) . والثالثة : قراءة أبى (حقيق بأن لا أقول) . ولم ير الزمخشرى فى ثلاث القراءات غير المشهورة إشكالا ، فقال عن المشهورة : « وفى المشهور إشكال ، ولا تخلو من وجوه : أحدها : أن تكون مما يقلب من الكلام لا من الإلباس ، كقوله :

وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

ومعناه : وتشقى الضياطرة بالرماح . وحقيق على أن لا أقول ، وهى قراءة نافع . والثانى : أن ما لزمك فقد لزمته . فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قول الحق . أى : لازماً له . والثالث : أن يضمن (حقيق) معنى (حريص) . . . . والرابع — وهو الأوجه — الأدخل فى نكت القرآن : أن يعرق موسى فى وصف نفسه بالصدق فى ذلك المقام ، لا سيما وقد روى أن عدو الله فرعون قال له — لما قال : (إنى رسول من رب العالمين) — : كذبت ، فيقول : أنا حقيق على قول الحق . أى واجب على قول الحق أن أكون أنا قائله والقائم به ، ولا يرضى إلا بمثلى ناطقاً به » . (٥٤)

وما كان أغنى القراءة عن مثل هذا التوجيه المتشعب الآراء ، لو وجهت على قيام (على) بوظيفة الباء ، وحروف الجر — كما هو مشهور فى النحو — تتبادل المواضع ، أو على تضمين (حقيق) معنى (أمين) ، فيكون المعنى على الأول : حقيق بألا أقول على الله إلا الحق وهو منطوق قراءة أبى ، ومفهوم قراءة عبد الله ، ويكون المعنى على الثانى : أمين على ألا أقول على الله إلا الحق . ولا إشكال فى القراءة على هذين التخريجين ، وأقربهما إلى منطق اللغة — فى نظرنا — هو تخريج (على) على أنها بمعنى الباء .

(و) توجيه قراءة مستعيناً بقراءات أخرى :

ويستوى فى هذا العنصر أن تكون القراءة المستعان بها قراءة ثانية فى الآية موضع التوجيه ، أو فى آية أخرى لا صلة لها بالآية المدروسة إلا فى تشابه الظاهرة اللغوية .

فمن القبيل الأول ما قال به عند تعرضه لقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » (البقرة ٢٨٢) حيث رأى أن (يضار) يحتمل البناء للفاعل والمفعول ، يشهد للاحتمالين قراءة عمر رضى الله عنه : (ولا يضارر) بالإظهار والكسر ، وقراءة ابن عباس رضى الله عنه : (ولا يضارر) بالإظهار والفتح ، « والمعنى : نهى الكاتب والشهيد عن ترك الإجابة إلى ما يطلب منهما ، وعن التحريف والزيادة والنقصان أو النهى عن الضرار بهما ، بأن يعجلا عن مهم ، ويلزا ، أو لا يعطى الكاتب حقه من الجعل ، أو يحمل الشهيد مؤنة مجيئه من بلد » . (٥٥)

ومن ذلك أيضاً ما حدث فى توجيهه قوله تعالى : « وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين » (الحجر ٦٦) ، حيث جعل (أن دابر هؤلاء مقطوع) بفتح الهمزة — وهى القراءة المشهورة — تفسيراً لذلك الأمر ، أى : بدلا منه ، أو عطف بيان ، وفى إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر ، وتعظيم له . أما قراءة الأعمش بالكسر (٥٦) فتوجه على الاستئناف كأن قائلا

قال : أخبرنا عن ذلك الأمر . فقال : إن دابر هؤلاء ، وفى قراءة ابن مسعود : وقلنا إن دابر هؤلاء ما يشهد لقراءة كسر الهمزة » (٥٧) . كما أن بالإمكان توجيه كسر الهمزة على تضمين القضاء معنى القول ، وتكون قراءة ابن مسعود سنده ودليله » . (٥٨)

ومن الاستعانة بقراءة فى آية أخرى ما حدث فى توجيه قوله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة » (يس ٢٩) حيث قرأ أبو جعفر المدنى (صيحة) بالرفع . فوجهها الزمخشرى « على كان التامة ، أى : ما وقعت إلا صيحة ، والقياس والاستعمال على تذكير الفعل ، لأن المعنى : ما وقع شئ إلا صيحة . ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة فى حكم فاعل الفعل ، ومثلها قراءة الحسن (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) ، وبيت ذى الرمة :

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع (٥٩)

هذا على الرغم من أنه حين تعرض لقراءة الحسن : « لا ترى إلا مساكنهم » (الأحقاف ٢٥) قال إنها ليست بالقوية . (٦٠)

وهكذا يستخدم الزمخشرى القراءات — حتى الشاذ منها — فى توجيه القراءات الأخرى ، ليسلم له التفسير الذى يذهب إليه ، وكأنه بهذه الطريقة يفسر القراءة بالقراءة .

(ز) توجيه قراءة مستعيناً بحديث شريف :

ويتمثل ذلك أصدق تمثيل فى حديثه عن قوله تعالى : « فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج » (البقرة ١٩٧) ، حيث وردت القراءة المشهورة ببناء الثلاثة على الفتح . على أن (لا) نافية للجنس . وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب . لأنهما حملا الأولين على معنى النهى . كأنه قيل : فلا يكونن رفث ولا فسوق ، والثالث

على معنى الإخبار بانتفاء الجدال ، كأنه قيل : ولا شك ولا خلاف فى الحج ، وذلك أن قريشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام ، وسائر العرب يقفون بعرفة ، وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنه ، وهو النسيء ، فرد إلى وقت واحد ، ورد الوقوف إلى عرفة ، فأخبر الله تعالى أنه قد ارتفع الخلاف فى الحج . واستدل على أن المنهى عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله صلى الله عليه وسلم : « ومن حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمه » وأنه لم يذكر الجدال » . (٦١)

(ح) توجيه ما يظن تعارضه مع القواعد المعروفة :

قرئ قوله تعالى : « فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » (هود ٧١) ، بضمة الباء من (يعقوب) وفتحتها . أما قراءة الرفع فليست بمشكلة ، إذ توجه على الابتداء ، كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة ومنهم الزمخشرى ، كما وجهها أبو جعفر النحاس على الفاعلية ، على أن التقدير : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب (٦٢) . وأما القراءة بفتحة الباء فظاهرها أن (يعقوب) معطوف على (إسحاق) ، مجرور مثله بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة ، وهو ما ذهب إليه الكسائى والأخفش وأبو حاتم (٦٣) . وفى هذا الظاهر من وجهة نظر الجمهور مخالفة ، إذ فصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله (من وراء إسحاق) ، وحرف العطف قائم بوظيفة الجار ، ولا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم ذهب الزمخشرى إلى أن (يعقوب) منصوب عطفا على (إسحاق) لأنه فى حكم المنصوب ، « كأنه قيل : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله :

. . . . ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب . . . . . (٦٤)

فكما أن (ناعب) عطف بالجر على توهم دخول الجار على خبر ليس ، كأنه قيل : ليسوا بمصلحين ولا ناعب ، فكذلك الأمر فى عطف (يعقوب) بالنصب على توهم نصب (إسحاق) .

والفرق بين المشبه والمشبه به أمر واضح ، فإذا كان دخول الباء على خبر ليس أمرا مطردا صح – بناء عليه – العطف على خبرها المنصوب بالجر على توهم زيادة الباء ، فإن ذلك غير مشهور فى الفعل (بشر) ولا مطرد فيه ، ومن ثم يكون هذا التخريج الذى ذهب إليه الزمخشرى نوعاً من التحلل والتكلف اللذين لا داعى لهما ، والأصح أن يحمل نصب (يعقوب) على فعل مضمر يدل عليه (بشرناها) ، أى : ووهبنا لها يعقوب – كما ذهب إلى ذلك أبو جعفر النحاس ٦٥ – ، أو : وآتيناها يعقوب – كما ارتأى ذلك ابن جنى – ٦٦ .

ومن قبيل توجيه ما يظن تعارضه مع مشهور القواعد تفسيره لقراءة ابن مسعود : (عجب) بالرفع فى قوله تعالى : « أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجل منهم » (يونس ٢) ، فالقراءة المشهورة بنصب (عجبا) على أنه خبر (كان) مقدم ، والمصدر المؤول (أن أوحينا) إسمها مؤخر . أما على قراءة ابن مسعود فيكون (عجب) اسم (كان) وهو نكرة ، و (أن وأحينا) الخبر وهو معرفة ، كما فى قول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وجمهور النحاة على أن ذلك لا يكون إلا فى ضرورة الشعر ، كما فى البيت السابق ، وقول القطامى ٦٧ .

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

ويبدو أن الزمخشرى يميل ميل جمهور النحاة فقال : « والأجود أن تكون (كان) تامة ، و (أن أوحينا) بدلا من عجب » ٦٨ . وهو ماارتآه جمهور النحاة – ومنهم الزمخشرى – فى توجيه قوله تعالى : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه » (الشعراء ١٩٧) برفع (آية) و (تكن) بالتاء ٦٩ ، حيث خرجت هذه القراءة على وجهين ، أحدهما : جعل (تكن) تامة ، فتكون اللام متعلقة بها ، و (آية) فاعلها ، و (أن يعلمه) بدلا من (آية) .

وثانيهما : أن يكون اسم (تكن) ضمير القصة ، أو ضمير الشأن ، والمصدر المؤول (أن يعلمه) مبتدأ ، و (آية) خبره ، والجملة خبر (تكن) ، أو (آية) اسم تكن ، و (لهم) خبرها ، و (أن يعلمه) بدل ، أو خبر لمحذوف ٧٠ .

وكل هذه التخريجات نبتت من اعتداد المتناولين للقراءة بقاعدة مفادها أنه إذا اجتمع فى اسم كان وخبرها معرفة ونكرة فإن المعرفة أولى بأن تكون اسمها على أن تكون النكرة هى الخبر . بيد أن الزجاج أجاز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة اعتماداً على قراءة آية الشعراء السابقة ، وذهب ابن خالويه مذهبه فيها وإن جعل قراءة الجمهور أولى ٧١ .

ومثل التخريجات السابقة الآيتين اللتين سبق التعرض لهما لا تتيسر للنحاة فى قول الله تعالى : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية » (الأنفال ٣٤) ، بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية) فى رواية عن عاصم ٧٢ . ومن ثم أجاز ذلك ابن خالويه فى العربية اتساعاً على بعد ٧٣ وحاول ابن جنى — على الرغم من عدم رضاه عن هذا السلوك اللغوى ، واعتباره خاصاً بضرورة الشعر مثل الجمهور — أن يجد مخرجاً لهذه القراءة تمثل فى أمرين :

أولهما : أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ،تقول : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما . فأنت فى الموضعين لا تريد أسداً معيناً ، وإنما تريد واحداً من هذا الجنس ، فكذلك (مكاء وتصدية) فى هذه القراءة مراد بها الجنس فأفادت مفاد معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية ، أى : إلا هذا الجنس من الفعل .

وثانيهما : أنه يجوز مع النفى من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب ، فلما دخل النفى هذه القراءة قوى وحسن جعل اسم كان نكرة .

فبهذا تسهل هذه القراءة ، ولا يكون فيها من القبح واللحن ما ذهب إليه بعضهم ٧٤ .

ويمكننا أن نخرج من هذا النقاش بقاعدة مفادها أنه يجوز وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ، فى النثر ، إذا تخصصت النكرة نوعاً من التخصيص ، بأن تكون اسم جنس ، أو تكون مسبوقة بنفى أو شبهه ، أو تكون موصوفة ، كما وضح ذلك فى تخريج الآيات السابقة . وهو مذهب قريب من إجازة الابتداء بالنكرة إذا تحققت فيها المسوغات السابقة .

أما الشعر فله لغته الخاصة وأسلوبه فى التعبير مما يجعل مثل هذا السلوك اللغوى جائزاً فيه دونما شروط ، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة . وإن كان البيتان اللذان أوردا شاهدين على ذلك يمكن تخريج أولهما على أن (عسل وماء) جنسان — كما ذهب إلى ذلك ابن جنى — ، وثانيهما على أن النكرة (موقف) خصصت بالوصف (منك) .»

(ط) توجيه بعض القراءات على مغمـــور القواعد :

مما يذكر للزمخشرى أنه تعرض — فى بعض الأحيان — لقراءات تخالف مقتضى القواعد فى ظاهرها ، فحاول تفسيرها ، ووجد لها مخرجا من قواعد النحو . ومن ذلك :

١ — زيادة الموصول بين موصول آخر وصلته فى قراءة زيد بن على : « والذين من قبلكم » (البقرة ٢١) ، على أن (من) موصولة مقحمة بين (الذين) وصلتها تأكيداً ، كما أقحم جرير فى قوله :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم

تيما الثانى بين الأول وما أضيف إليه ، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه ٧٥ .

٢ — إهمال (أن) حملا على (ما) ، ورفع المضارع بعدها فى قراءة مجاهد : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » (البقرة ٢٣٣) برفع (يتم) ٧٦ .

٣ ــ إسكان الواو فى نهاية المضارع المعتل بها فى موقع النصب فى قراءة الحسن : « أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » (البقرة ٢٣٧) بسكون الواو ، «وإسكان الواو والياء فى موضع النصب تشبيه لهما بالألف ، لأنهما أختاها »(٧٧).

٤ ــ حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر بصرف النظر عن كو ن المبتدأ (كلا) وما أشبهها فى العموم والافتقار ، كما فى قراءة السلمى ويحيى : « أفحكم الجاهلية يبغون » (المائدة ٥٠) برفع (الحكم) على الابتداء ، وإيقاع (يبغون) خبرا ، وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصلة فى : (أهذا الذى بعث الله رسولا) ، وعن الصفة فى : الناس رجلان : رجل أهنت ورجل أكرمت ، وعن الحال فى : مررت بهند يضرب زيد » (٧٨) .

٥ ــ حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ على الرغم من قصر الصلة ، وهو مذهب الكوفيين فى قراءة من قرأ : « تماماً على الذى أحسن » (الأنعام ١٥٤) برفع (أحسن) (٧٩) ، و « مثلا ما بعوضة » (البقرة ٢٦) برفع (بعوضة)(٨٠)

٦ ــ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً فى قراءة بعض القراء : « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة » (الأنفال ٦٧) بجر (الآخرة) ، على أن المراد : والله يريد عرض الآخرة ، على التقابل ، يعنى : ثوابها .(٨١)

٧ ــ دخول لام الأمر على فعل المخاطب فى قراءة : «فبذلك فلتفرحوا»(٨٢) (يونس ٥٨) ، مؤيداً ذلك بقول الرسول فى بعض الغزوات : « لتأخذوا مصافكم » (٨٣) ، وهو ما عده جمهور النحاة قليلا (٨٤) .

٨ ــ جواز العطف على معمولى عاملين فى قوله تعالى : « إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » (الجاثية ٣ ، ٤ ، ٥) ، إذ اتفق القراء على نصب (آيات) الأولى لأنها اسم (إن) . أما الثانية والثالثة فقرأهما بالنصب حمزة والكسائى ويعقوب ، على حين قرأها الباقون بالرفع (٨٥).

وموطن الاستدلال فى الآية الثالثة (رقم ٥) ، إذ عطف (اختلاف) بالجر على) (السموات) ، و (آيات) بالنصب على (آيات) الأولى ، فعطف على معمولى عاملين . وكذلك الأمر فى قراءة الرفع ، لكن (آيات) سيكون عاملها الابتداء ، لأنها تكون حينئذ معطوفة على محل (إن) واسمها(٨٦).

ولو حاول الزمخشرى فى القراءات الأخرى ما حاول فى هذا النحو لوجد لها مخرجا من قواعد النحو ، ولما اضطر إلى التهجم عليها . ونحن نعد هذا السلوك فى توجيه القراءات على مغمور القواعد مما يحمد للزمخشرى دونما أدنى شك .

(ى) توجيه أكثر من قراءة دون ميل لإحداها :

فى الكشاف مواطن كثيرة مما تعرض فيه الزمخشرى لتوجيه قراءات متعددة وردت فى النص القرآنى المتناول ، بيد أنه لم يرجح قراءة على قراءة ولم يظهر منه ما يوحى بميله إلى إحدى القراءات دون أخواتها ، فكأنها جميعاً على قدم واحدة أمامه . والأمثلة على ذلك كثيرة (٨٧) ، نذكر منها :

١ ــ عند تعرضه لقوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (البقرة ٢٨٠) قال : (إلى ميسرة) : إلى يسار . وقرىء بضم السين ، كمقبرة ومقبرة ، ومشرفة ومشرفة . وقرىء بهما مضافين بحذف التاء عند الإضافة ، كقوله :

وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا .

وقوله تعالى : « وإقام الصلاة » (٨٨) .

ولم يتعرض لأية قراءة مما ساقه بالترجيح ، مع أن قراءة (إلى ميسرة) من بين ما لحنه أبو جعفر النحاس وقال إنه لا يجوز (٨٩) .

٢ ــ فى قوله تعالى : « ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » (البقرة ٢٨٣) وجه القراءة المشهورة على أن (آثم) لخبر (إن) ، و (قلبه) فاعل له .

أما من قرأ (قلبه) بالنصب ، فعده ، تمييزاً ، على حد (سفه نفسه) ، « وقرأ ابن أبي عبلة : آثم قلبه ، أي : جعله آثماً » (٩٠) .

مع أن فى توجيه القراءة الثانية على التمييز ما يمكن أن يكون موضع خلاف ومثار نقاش ، لأن التمييز معرفة ، ولا يجيز ذلك بعض النحاة ، فضلا عن أنه وصم ذلك بالشذوذ عند تعرضه لتوجيه قوله تعالى : (سفه نفسه) على أن (نفسه) تمييز ، ومن ثم التمس توجهاً آخر مفاده أن يكون (نفسه) منصوباً على نزع الخافض ، فيكون أصله : (سفه فى نفسه) (٩١) .

٣ ــ فى قوله سبحانه وتعالى : « كل نفس ذائقة الموت » (آل عمران ١٨٥) ، قرئت برفع (ذائقة) دون تنوين مضافة إلى الموت إضافة لفظية ، وقرأ اليزيدى (ذائقة الموت) بالتنوين ، ونصب (الموت) على الأصل ، وقرأ الأعمش بطرح التنوين مع النصب ، واكتفى الزمخشرى بهذه التوجهات فلم يرجح أياً منها على الأخريين ، وإنما اكتفى فى قراءة الأعمش بأن ذكر لها مثيلا من الشعر فى قول أبى الأسود الدؤلى :

فألفيتــــه غــــير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليــــلا

دون أن يعلق على ذلك بشىء (٩٢) . مع أن المشهور فى أمثال ذلك تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، ويقل إجراء التنوين مجرى أحرف العلة فيحذف ، كما ورد فى قراءة قوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد » (الإخلاص ١ ، ٢) بحذف التنوين من (أحد) (٩٣) ، وكذلك حذف التنوين من (عزير) فى قراءة من قرأ قوله تعالى : « وقالت اليهود عزير ابن الله » (التوبة ٣٠) (٩٤) ، وهما الآيتان اللتان عد الزجاج حذف التنوين فيهما ضعيفاً ، والتمس لآية التوبة وجهاً يكون فيه الخبر محذوفاً ويكون (ابن) نعتاً (٩٥) ، ولم يتقبلهما الزمخشرى نفسه برحابة صدر ، فقال : « وأما قول من قال : سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (أحد الله) ، أو لأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو (معبودنا) ، فتحمل عنه

مندوحة » (٩٦) ، ورأى أن من نون (عزير) فقد جعله عربياً ، ومن منع تنوينه فقد عده أعجمياً ، فيه مع العجمة التعريف .

ثالثاً : تناقضه فى موقفه من بعض القراءات :

يتفق النحاة على جواز الجمع بين الساكنين فى حالتين اثنتين :

الأولى : إذا كان أول الساكنين حرف مدولين ، وثانيهما أحد مثلين مدغمين ، مثل دابة والطامة والضالين ومد هامتان .

الثانية : حالة الوقف .

أما فيما سوى هاتين الحالتين فهناك خلاف بين النحاة . فمنهم من يجوز ذلك إذا كان أول الساكنين حرف مدولين ، كما فى قراءة نافع : « ومحياى » (الأنعام ١٦٢) بإسكان ياء (محياى) (٩٧) ، كما أن هناك من يجوز التقاء الساكنين إذا كان الثانى مدغماً فى مثيله ، بصرف النظر عن كون الأول حرف مدولين ، مثل قوله تعالى : « فما اسطاعوا » (الكهف ٩٧) بإسكان السين وتشديد الطاء فى قراءة حمزة (٩٨) .

وجمهور النحاة على عدم جواز الجمع بين الساكنين إلا فى الحالتين الأوليين ، ويعتبرون ما سواهما خطأ . ويبدو أن الزمخشرى تابع للجمهور فى ذلك . فعند تعرضه لقوله تعالى : « ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون » (يونس ٨٩) قال : « وقرىء (ولا تتبعان) بالنون الخفيفة ، وكسرها لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً بنون التثنية » (٩٩) .

وعند تعرضه لقراءة نافع : « يا بشراى » (يوسف ١٩) بسكون الياء قال : « وليس بالوجه ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، إلا أن يقصد الوقف » (١٠٠) .

وحين تعرض لقراءة « حاش لله » (يوسف ٣١) بإسكان الشين ، قال : « وهى ضعيفة ، لما فيها من التقاء الساكنين على غير حده » (١٠١) .

وفى قوله تعالى : « فابعثوا أحدكم بورقكم » (الكهف ١٩) قال : « وعن ابن محيصن أنه كسر الواو وأسكن الراء وأدغم ، وهذا غير جائز ، لالتقاء الساكنين لا على حده » (١٠٢) .

ومعنى ما سبق كله أن الزمخشرى ينهج نهج جمهور النحاة فى عدم إجازة التقاء الساكنين إلا فى الموضعين اللذين اتفق الجميع عليهما . لكنه حين تعرض لقوله تعالى : « ولا تنازعوا » (الأنفال ٤٦) قال : قرىء بتشديد التاء (١٠٣) ، وقبلها قال عن قوله تعالى : « ولا تعدوا فى السبت » (النساء ١٥٤) : « وقرىء : لا تعتدوا ، ولا تعدوا ، بإدغام التاء فى الدال » (١٠٤) والأخيرة مروية عن نافع . ولم يتعرض الزمخشرى لأى من القراءتين باللوم ، مما قد يفهم منه رضاه عنهما ، مع أن فيهما — خاصة قراءة نافع — صورة صارخة لالتقاء الساكنين فى غير ما قرر النحاة ، مع أنه لم يقبل مثل هذا الوضع فى قراءة قوله تعالى : « فما اسطاعوا أن يظهروه » (الكهف ٩٧) بإسكان السين وتشديد الطاء فى قراءة حمزة حيث قال : « وأما من قرأ بإدغام التاء فى الطاء فملاق بين ساكنين على غير الحد » (١٠٥) .

فهل نعد ذلك من الزمخشرى تناقضاً فى موقفه من القراءات ؟

الحق أننا لا نملك أدلة الحكم بهذا التناقض ، لأن القراءتين اللتين تعرض لهما دون إصدار حكم يمكن أن تخرج أولاهما (ولا تنازعوا) على أن أول الساكنين حرف مدولين وثانيهما أحد مثلين مدغمين ، وإن كان اللين من كلمة والمدغمان من كلمة أخرى . أما الثانية فلعله كان يقروها بإشمام العين حركة ما فلا يلتقى ساكنان ، أو أنه غفل عن إصدار الحكم عليها كما أصدره على بقية أخواتها من القراءات التى سبق التعرض لها فى هذا الصدد .

رابعاً : الحكم بالجودة والحسن وأشباههما :

كان الزمخشرى أحياناً يوجه أكثر من قراءة فى الآية ، ثم يحكم على إحدى القراءات بأنها أفضل من الأخرى ، أو يصفها بالبلاغة أو الفصاحة ،

إلى غير ذلك من الصفات التى تشعر بالتفضيل ، وتوحى بالميل إلى بعض القراءات دون بعض . ومن النماذج التى حدث فيها ذلك :

١ — عند تعرضه لقوله تعالى : « إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين » (التوبة ٦٦) قال : « وقرأ مجاهد : إن تعف عن طائفة ، على البناء للمفعول مع التأنيث ، والوجه التذكير ، لأن المسند إليه الظرف ، كما تقول : سير بالدابة ، ولا تقول : سيرت بالدابة ، ولكنه ذهب إلى المعنى ، كأنه قيل : إن ترحم طائفة ، فأنث لذلك . وهو غريب **والجيد** قراءة العامة : إن يعف عن طائفة بالتذكير ، وتعذب طائفة بالتأنيث وقرىء : إن يعف عن طائفة يعذب طائفة ، على البناء للفاعل ، وهو الله عز وجل » (١٠٦) .

فى الآية إذن أربع قراءات : المشهورة ، ولم يتعرض لها ، وقراءة مجاهد ، وهى مثار الإشكال لتأنيث الفعل بلا موجب ، ثم ما أسماه هو قراءة العامة ، وأخيراً الرابعة التى لا تختلف عن المشهورة إلا فى بدء فعلى الشرط بالياء . ولم يشأ الزمخشرى الموازنة بين القراءتين : الأولى والأخيرة ، فأسلوب الالتفات من التكلم إلى الخطاب أو الغيبة . أو العكس ، كفيل ببيان عدم تخالفهما . أما قراءة مجاهد فكانت بحاجة إلى تخريج لما فى ظاهرها من خروج على القواعد ، ومن هنا كانت القراءة المطابقة للقواعد أجود منها كما حكم الزمخشرى .

٢ — فى قوله تعالى : « أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق » (البقرة ١٩) قال : وتنكير (صيب) ، لأنه أريد به نوع من المطر الشديد هائل ، وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتنكير ، وقرىء (كصائب) والصيب **أبلغ** (١٠٧) .

٣ — فى قوله تعالى : « يكاد البرق يخطف أبصارهم » (البقرة ٢٠) قال : « وقرأ مجاهد (يخطف) بكسر الطاء ، والفتح **أفصح وأعلى** » (١٠٨) .

٤ ــ عند تعرضه لقوله سبحانه : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » (البقرة ٩٦) قال : « فإن قلت : لم قال (على حياة) بالتنكير ؟ قلت : لأنه أراد حياة مخصوصة ، وهى الحياة المتطاولة ، ولذلك كانت القراءة بها **أوقع** من قراءة أبى (على الحياة » (١٠٩) .

٥ ــ فى قوله تعالى : « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (النمل ٥٦) قال : « وقرأ الأعمش (جواب قومه) بالرفع ، والمشهورة **أحسن** » (١١٠).

٦ ــ فى قوله عز من قائل : « الله الذى خلقكم من ضعف » (الروم ٥٤) قال : « قرىء بفتح الضاد وضمها ، وهما لغتان ، والضم **أقوى** فى القراءة ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضعف فأقرأنى من ضعف » (١١١) .

وواضح أن أحكام الزمخشرى على مثل هذه القراءات ، وتفضيل بعضها على بعض ، يعتمد فى أساسه على مدى تواؤم القراءة مع مشهور القواعد ، أو اتفاقها مع الذوق العربى الذى يجعل فى صيغ المبالغة من الشحنة الدلالية ما ليس فى اسم الفاعل ، وفى التنكير من العموم والشمول ما ليس متوافراً فى التعريف .

خامساً : تقوية قراءة مستعيناً بقراءات أخرى :

يختلف هذا العنصر عن سابقه فى الأدلة التى يتكىء عليها الزمخشرى فى الحكم بالقوة أو التفضيل ، إذ كان المعتمد فيما سبق على الذوق اللغوى ومدى تواؤم القراءة مع القواعد . أما هنا فدليل التفضيل قراءة أخرى فى الآية نفسها . ومن نماذج ذلك :

١ ــ فى قول الله سبحانه وتعالى : « إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسأل عن أصحاب الجحيم » (البقرة ١١٩) روى الزمخشرى أربع قراءات فى الفعل (تسأل) : المشهورة ، بالبناء للمجهول ورفع المضارع على أنه

إخبار منفى بلا ، والقراءة الثانية بالجزم على اعتبار (لا) ناهية والجملة إنشائية ، ثم قراءة عبد الله : (ولن تسأل) فيكون الفعل خبرياً منفياً بلن ، وقراءة أبى : (وما تسأل) فيكون كذلك خبراً منفياً بما .

وقد فضل الزمخشرى القراءة الأولى — وهى المشهورة — لأن قراءتى عبد الله وأبى تعضدانها . فقد اجتمعت الثلاث على كون الفعل خبرياً وكونه مبنياً للمجهول ، وتفردت القراءة الثانية بكون الفعل إنشائياً ومبنياً للمعلوم ، ومن ثم خفت كفتها (١١٢) .

٢ — عند توجيهه لقول الله سبحانه وتعالى : « يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين » (آل عمران ١٧١) وجه القراءة بفتح همزة (أن) على أنها وما دخلت عليه معطوفة على النعمة والفضل ، وعد القراءة بالكسر مقصوداً بها الابتداء ، وعلى أن الجملة اعتراض . مستشهداً بقراءة ابن مسعود : « والله لا يضيع » إذ تقوى القراءة بكسر همزة (إن) (١١٣) .

وقد فعل شيئاً قريباً من هذا فى قول الله سبحانه وتعالى : « ولن تغنى عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين » (الأنفال ١٩) ، إذ قرئت (أن) بالفتح فوجهها على أن المعنى : ولأن الله مع المؤمنين كان ذلك . كما قرئت بالكسر ، فعد ذلك أوجه من الفتح ، إذ تعضده قراءة ابن مسعود : « والله مع المؤمنين » (١١٤) .

وواضح مما قدمنا أن الزمخشرى يستعين بالقراءات الشواذ لتقوية مايميل إليه من قراءات متواترة ، وليس ذلك — فيما نرى — اعتدادا بالقراءة الشاذة فى حد ذاتها ، ولكنه اعتداد بما ينصر قياسه ، ويقوى مذهبه .

سادساً : ذهابه فى القراءة مذهباً يفهم منه أن القارىء يقرأ بما يرى :

وضع العلماء — كما سبق أن بينا — مقاييس لصحة القراءات ، تتمثل فى صحة السند ، وموافقة العربية ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية

ولو احتمالا . وبناء على ذلك لم يجوز أحد القراءة بالقياس المطلق ، فليس لأحد — إذن — أن يقبل قراءة قارىء من القراء إلا إذا ثبت أخذه عمن فوقه بطريق المشافهة والسماع ، حتى يتصل الإسناد بالصحابى الذى أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه المبادىء متفق عليها بين علماء القراءات واللغويين بوجه عام .

لكن الزمخشرى ندت منه فى بعض المواطن عبارات يفهم منها أن القارىء يقرأ بما يراه ، تعينه على ذلك فصاحته وتمكنه من العربية . ومن هذه المواطن :

١ — عند مناقشته لقول الله سبحانه وتعالى : « إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها » (البقرة ١٦) حيث قرئت (بعوضة) بالنصب والرفع ، وجه قراءة الرفع على وجهين : أن تكون (مـــا) موصولة ، و (بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة (مـــا) . والوجه الثانى أن تكون (مـــا) استفهامية ، وخبرها كلمة (بعوضة) ، ووسم هذا الوجه بأنه (حسن جميل) ، ثم قال : « وهذه القراءة تعزى إلى رؤبة بن العجاج ، وهو أمضغ العرب للشيح والقيصوم ، والمشهود له بالفصاحة ، وكانوا يشبهون به الحسن . وما أظنه ذهب فى هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه ، وهو المطابق لفصاحته » (١١٥) .

ولن نعلق على ذلك بأكثر مما علق به أحمد بن المنير الأسكندرى صاحب (الانتصاف) الذى قال : « وأما تبجحه بالعثور على الوجه الذى ظن أن رؤبة ابن العجاج راعاه فى قرائته فكلام ركيك ، توهم أن القراءة موكولة إلى رأى القارىء وتوجيهه لها ونصرته بالعربية وفصاحته فى اللغة . وليس الأمر كذلك بل القراءة على اختلاف وجوهها وبعد حروفها : سنة تتبع ، وسماع يقضى بنقله ، الفصيح وغيره على حد سواء ، لاحيلة للفصيح فى تعسر شىء منه عما سمعه عليه ، وما يصنع بفصاحته فى القرآن الذى بدد كل فصاحة وعزل كل بلاغة . فالصحيح والمعتقد أن كل قارىء معزول إلا عما سمعه فوعاه ، وتلقنه من الأفواه ، فأداه إلى أن ينتهى ذلك إلى استماع من أفصح من نطق

بالضاد : سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، فتأمل هذا الفصل فإن فاهمه قليل » (١١٦) .

٢ — عندما تعرض لقول الله سبحانه : « هنا لك الولاية لله الحق » (الكهف ٤٤) حيث قرئت (الولاية) بفتح الواو وكسرها (١١٧)، وجه الفتح على أنها بمعنى النصرة والتولى ، والكسر على أنها بمعنى السلطان والملك ثم انتقل إلى كلمة (الحق) فقال : « وقرىء (الحق) بالرفع والجر ، صفة للولاية والله . وقرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد ، كقولك : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، وهى قراءة حسنة فصيحة ، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم » (١١٨) .

وقد علق على ذلك ابن المنير فقال : « وقد تقدم الإنكار عليه فى مثل هذا القول ، فإنه يوهم أن القراءة موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء ، فتتفاوت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها ، وهذا منكر شنيع . . . » .

٣ — فى قوله تعالى : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا » (الإنسان ٤) قال : « وقرىء : سلاسل غير منون ، وسلاسلا بالتنون ، وفيه وجهان : أحدهما أن تكون النون بدلا من حرف الإطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف . والثانى أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف » (١١٩) .

ويعلق على ذلك أيضا ابن المنير فيقول « وهذا من الطراز الأول لأن معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى تفاصيلها ، وأنها موكولة إلى اجتهاد القراء واختيارهم بمقتضى نظرهم كما مر له . وطم على ذلك ههنا فجعل تنوين سلاسل من قبيل أن جميع الوجوه المستفيضة منقولة تواترا عنه صلى الله عليه وسلم ، وتنوين هذا على لغة من يصرف فى نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلا (أفعل) ، والقراءات مشتملة على اللغات المختلفة .

ولسنا بحاجة إلى مزيد تعليق بعدما كفانا صاحب (الانتصاف) مؤنة الرد على ما ذهب إليه صاحب (الكشاف) فى هذا الصدد .

سابعاً : طعنه بعض القراءات وتهجمه على القراء :

لم يسلم الزمخشرى من الوقوع فيما وقع فيه غيره من النحاة من طعن للقراءات وتهجم على القراء ، ووصم ما لم يتمش مع قواعد النحو بكل الأوصاف غير المقبولة من ضعف وسماجة وخطأ ، إلى آخر تلك القائمة من الأوصاف التى تضعه على قدم وساق فى صفوف النحاة القياسيين ، إن لم يكن من أسبقهم فى هذا الصدد . ونكتفى بعرض نماذج متعددة لهذه الظاهرة ، مراعين تعدد الأوصاف التى كان يطلقها على القراءات لنتبين مدى قيا بيته :

١ ــ قرأ حمزة قوله تعالى : « ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون » (الأنفال ٥٩) بالياء فى (لايحسبن) ، وقرأها كذلك حفص وابن عامر (١٢٠)، فقال عنها الزمخشرى : «وقرأ حمزة : ولا يحسبن ــ بالياء ــ على أن الفعل للذين كفروا ، وقيل فيه : أصله أن سبقوا ، فحذفت (أن) كقوله : (ومن آياته يريكم البرق) ، واستدل عليه بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه : أنهم سبقوا . وقيل : وقع الفعل على (أنهم لا يعجزون) على أن (لا) صلة ، و (سبقوا) فى محل الحال ، بمعنى : سابقين ، أى : مفلتين هاربين ، وقيل معناه : ولا يحسبهم الذين كفروا سبقوا ، فحذف الضمير لكونه مفهوما . وقيل : ولايحسبن قبيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا وهذه الأقاويل كلها متمحلة ، وليست هذه القراءة التى تفرد بها حمزة بنيرة » (١٢١) .

وليس حمزة متفردا بهذه القراءة ، وإنما يشاركه فيها حفص وابن عامر كما سبق أن بينا .

٢ ــ عند تعرضه لقراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » (النساء ١) بجر (الأرحام) قال : « والجر بعطف الظاهر على المضمر ، **وليس بسديد** » (١٢٢)

وهو فى ذلك مساير لمذهب جمهور النحاة الذين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، ويجعلون ذلك خاصا بالشعر نظرا لطبيعته الأسلوبية ووقوعه تحت تأثير بعض القيود الفنية ، ومن ثم هاجموا هذه القراءة كلما تعرضوا لها (١٢٣) .

٣ ــ قرأ أبو السمال (فرغت) بكسر الراء فى قوله تعالى : « فإذا فرغت فانصب » (الشرح ٧) ، فقال الزمخشرى : **وليست بفصيحة** (١٢٤) .

٤ ــ قال عن همز الواو فى قوله تعالى : « لترون الجحيم ثم لترونها عين اليقين » (التكاثر ٦ ، ٧) : وقرىء (لترؤن) بالهمزة ، **وهى مستكرهة** ، لأن ضمة الواو عارضة لالتقاء الساكنين(١٢٥)، وهى القراءة التى قال عنها ابن جنى من قبل : « هذا على إجراء غير اللازم مجرى اللازم ، غير أنه ضعيف مرذول . وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين ، وقد كررنا فى كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محفول بها » (١٢٦) .

٥ ــ قرأ أبو جعفر : « للملائكة اسجدوا » (البقرة ٣٤) بضم التاء للإتباع ، فقال الزمخشرى : « ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا فى **لغة ضعيفة** » (١٢٧) .

وقرأ نافع : « قال هل عسيتم » (البقرة ٢٤٦) بكسر السين ، فحكم عليها الزمخشرى بالضعف.(١٢٨)وفى قوله تعالى : «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى » (إبراهيم ٢٢٢) قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب وحمران ابن أعين بكسر الياء من (بمصرخى) ، فقال عنها الزمخشرى : « **وهى ضعيفة** ، واستشهدوا لها ببيت مجهول :

قال لها : هل لك ياتافى قالت له : ما أنت بالمرضى

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف فى نحو : عصاى ، فما بالها وقبلها ياء ؟ فإن قلت : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل . قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات » (١٢٩) .

هذا مع أن القراءة بكسر ياء المتكلم لغة بنى يربوع ، وأجازها قطرب وأبو عمرو بن العلاء ، وقال الفراء : إنه سمعها عن العرب ، على الرغم من تهجمه هو أيضاً عليها .

٦ ــ قرأ ابن محيصن : « ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير » (البقرة ١٢٦) بإدغام الضاد فى الطاء (فأطره) فقال عنها الزمخشرى : « وهى **لغة مرذولة** ، لأن الضاد من الحروف الخمسة التى يدغم فيها ما يجاورها ولا تدغم هى فيما يجاورها ، وهى حروف (ضم شفر) »

وقد حكم الحكم نفسه على قراءة من قرأ : « وأرنا مناسكنا » (البقرة ١٢٨) بإسكان الراء ، قياسا على فخذ وفخذ ، « وقد **استرذلت** ، لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة ، أليل عليها ، فإسقاطها إجحاف »

٧ ــ فى قوله سبحانه وتعالى : « **وإن** تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » (البقرة ٢٨٤) قال : « وقرىء : فيغفر ويعذب ، مجزومين عطفا على جواب الشرط ، ومرفوعين على : فهو يغفر ويعذب . فإن قلت : كيف يقرأ الجازم ؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الباء ، ومدغم الراء فى اللام **لاحن مخطىء خطأ فاحشاً** ، وراويه عن أبى عمرو مخطىء مرتين ، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية

ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب فى نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة . والسبب فى قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو » (١٣٣)

فهو يصم القارىء باللحن والإفحاش فى الخطأ ، ويرمى الراوى بالجهل بالعربية وقلة الدراية ، مع أن كتب القراءات تقول : « وأبو عمرو يدغم الراء فى اللام إذا تحرك ما قبلها نحو : ليغفر لك (الفتح ٢) وشبهه ، وكذلك إن سكن ما قبلها وانكسرت هى أو انضمت نحو : « المصير لايكلف » (البقرة ٢٨٥ ، ٢٨٦) و « كتاب الفجار لفى » (المطففين ٧٨) وشبهه » (١٣٤) ، ولكن مثل ذلك لا يرضى الزمخشرى ولا من سار على هديهم من النحاة ، لأن الراء حرف فيه تكرير ، فكأنه إذا أدغمه فقد أدغم حرفا مشددا ، وإدغام المشدد فيما بعده خطأ بإجماع . فأما ما روى عن أبى عمرو فهو ضعيف ، لردائته فى العربية ، ولأن الرواية الصحيحة عن أبى عمرو الإظهار ، لأنه رأس البصريين ، فلم يك ليجتمع أهل البصرة على شىء وسيدهم على ضده .(١٣٥)ولم لايكون ذلك التهجم والتطاول على القراء ، ما دامت القضية أنه لا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو » ؟ .

٨ ــ فى قوله تعالى : « كذب أصحاب الأيكة المرسلين » (الشعراء ١٧٦) قال : « قرىء أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها ، وبالجر على الإضافة وهو الوجه . ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة : اسم بلد ، فتوهم قاد إليه خط المصحف ، حيث وجدت مكتوبة فى هذه السورة وفى سورة (ص) بغير ألف ، وفى المصحف أشياء كثيرة كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه ، وإنما كتبت فى هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ » . (١٣٦)

ومعلوم أن هذه اللفظة قد وردت ساقطا منها ألفاها فى سورتى الشعراء (١٧٦) ، وص (١٣) ، على حين أثبتتا فى آيتى الحجر (٧٨) و ق (١٤) . وابن كثير ونافع وابن عامر يقرأون آيتى الشعراء وص بلام مفتوحة من غير همزة ولا ألف قبلها ، وفتح التاء ، والباقون بالألف واللام

مع الهمزة وخفض التاء . والذى فى الحجر وق بهذه الترجمة (١٣٧) . فلو كان القارىء واهما — كما زعم الزمخشرى — لمـــا سرى هذا الوهم على آيتى الحجر و ق ، فضلا عن أن فتح التاء ليس رواية فرد ، وإنما تازر على القول به ثلاثة من القراء المعتد بهم ، وناهيك بابن كثير ونافع وابن عامر من أئمـــة .

٩ — قرأ ابن عامر : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (الأنعام ١٣٧) ببناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) نائبا عن الفاعل مضافا إلى (شركائهم) ، ونصب (أولادهم) ، فقال عنها الزمخشرى : « وأما قراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشىء لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشعر ، لكان سمجا مردودا ، كما سمج ورد :

زج القلوص أبى مزاده

فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء — لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم — لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الأرتكاب » (١٣٨) .

وهو ما رددە عند تعرضه لقراءة : « مخلف وعده رسله » (إبراهيم ٤٧) بجر الرسل ونصب الوعد ، إذ قال : « وهذا فى الضعف كمن قرأ : قتل أولادهم شركائهم » . (١٣٩)

وتعليق الزمخشرى على آية الأنعام يحمل كثيرا من التجاوزات ، وينوء بكثير من الاتهامات التى سبق أن نوهنا عنها ، ومنها :

١ — رد القراءة والحكم عليها بالسماجة ، لأنها خالفت قياسا نحويا معروفا ، مع أنه قال فى موضع سابق : إن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزله الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات .

٢ ــ الحكم على الراوى بالوهم . لأنه قرأ بناء على خط بعض المصاحف .

٣ ــ تصريحه بما يوهم أن القراء لا يتلقون القراءات عن سابقيهم . ولا يهتمون بالسند . وإنما يقرأون بما يرونه مما يطابق أقيسة النحاة وقواعد النحو ، وإلا فما معنى قوله : « ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب » ؟ .

وقد سبق أن اقتبسنا رد ابن المنير عليه فى موضعين سابقين مما تردى فيه فى هذه الهوة .

وهكذا لم تسلم القراءات المخالفة للقياس النحوى ، ولا القارئون بها ، من اتهامات الزمخشرى ، وهو بذلك لا يختلف عن سابقيه من النحاة القياسيين الذين يرفعون القواعد فى وجه القراءات ، فما وافق قواعدهم قبلوه ، وما خالفها رفضوه وردوه .

ثامناً : موقفه من الرسم المصحفى :

لم يكن موقف الزمخشرى من الرسم المصحفى موقفا ثابتا ومبدئيا . فقد ندت منه فى بعض الأحيان عبارات يفهم منها اعتداده بالرسم المصحفى واهتمامه به ، وكثرت إشاراته إلى بعض القراءات بأنها فى مصاحف أهل الحجاز والشام ، أو بأنها فى مصحف عبد الله ، أو مصاحف مكة ، أو المصحف الإمام . لكنه فى أحيان أخرى كان يحكى قراءات ظاهرها مخالف لرسم المصحف ، ويوجه بعضها تارة أخرى ، مما حدا بنا إلى القول بأنه لم يكن يعتد بالرسم المصحفى فيما يقبل من قراءات أو يرفض .

أما حكايته قراءات ظاهرها مخالف لرسم المصحف الإمام فتتمثل فى نماذج متعددة نذكر منها ما يلى دونما تعليق :

١ ــ فى قوله تعالى : « وما يضل به إلا الفاسقين » (البقرة ٢٦) قرأ زيد بن على « وما يضل به إلا الفاسقون » . (١٤٠)

٢ ــ فى قوله تعالى : « لا ينال عهدى الظالمين » (البقرة ١٢٤) قرأ عبد الله بن مسعود : الظالمون . (١٤١)

٣ ــ فى قوله تعالى : « وابتغوا ما كتب الله لكم » (البقرة ١٨٧) قرأ الأعمش : وأتوا . (١٤٢)

٤ ــ فى قوله تعالى : « ذلك أدنى أن لا تعولوا » (النساء ٣) قرأ طاوس : أن تعيلوا . (١٤٣)

٥ ــ فى قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » (النساء ٣٤) قرأ ابن مسعود : « فالصوالح قوانت حوافظ للغيب بما حفظ الله فأصلحوا إليهن » . (١٤٤)

٦ ــ فى قوله تعالى : « فإذا لايؤتون الناس نقيرا » (النساء ٥٣) قرأ ابن مسعود : « فإذا لا يؤتوا » على إعمال (إذا) عملها ، وهو النصب. (١٤٥)

٧ ــ فى قوله تعالى : « ولا آمين البيت الحرام » (المائدة ٢) قرأ عبدالله : « ولا آمى البيت الحرام » على الإضافة . (١٤٦)

٨ ــ فى قوله تعالى : « والوزن يومئذ الحق » (الأعراف ٨) قرئت (القسط) مكان (الحق) . (١٤٧)

٩ ــ فى قوله تعالى : « وإذا صرفت أبصارهم » (الأعراف ٤٧) قرأ الأعمش : « وإذا قلبت » . (١٤٨)

١٠ ــ فى قوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال » (الأنفال ١) قرأ ابن مسعود : يسألونك الأنفال ، بدون (عن) . (١٤٩)

١١ ــ فى قوله تعالى : « فعميت عليكم » (هود ٢٨) قرأ أبى : « فعماها عليكم » . (١٥٠)

١٢ ــ فى قوله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة » (يس ٢٩) قرأ ابن مسعود : (زقية) بدلا من (صيحة) من زقا الطائر يزقو ويزقى ، إذا صاح . (١٥١)

فهل تعنى هذه النماذج كلها — وغيرها كثير — أن الزمخشرى كان يتعامل مع القراءات جميعاً باعتبارها مادة لغوية صالحة للتناول ، بصرف النظر عن كونها موافقة لمصحف الإمام أم غير موافقة ؟

إذا كان هذا الاستنتاج سليما فلم اختار بعض القراءات وفضلها على غيرها وفصحها بحجة أنها ثابتة فى المصحف الإمام ، أو لموافقتها خط المصحف ؟

يقول : « والصراط : من قلب السين صادا لأجل الطاء ، كقوله : مسيطر ، وقد تشم الصاد صوت الزاى ، وقرىء بهن جميعاً ، وفصحا هن إخلاص الصاد ، وهى لغة قريش ، وهى الثابتة فى الإمام » . (١٥٢)

وقال عن الهاء فى « اقتده » (الأنعام ٩٠) إنها للوقف ، وتسقط فى الدرج . وإستحسن إيثار الوقف لثبات الهاء فى المصحف . (١٥٣)

وعند تعرضه لقوله تعالى : « ما هذا بشرا » (يوسف ٣١) قال : « وإعمال (مـــا) عمل (ليس) هى اللغة القدمى الحجازية وبها ورد القرآن . ومنها قوله تعالى : « ما هن أمهاتهم » . ومن قرأ على سليقته من بنى تميم قرأ (بشر) بالرفع . وهى قراءة ابن مسعود . وقرىء : ما هذا بشرى ، أى : ما هو عبد مملوك لئيم (إن هذا الا ملك كريم) ، تقول : هذا بشرى أى : حاصل بشرى ، بمعنى : هذا بشرى . وتقول : هذا لك بشرى أم بكرى ؟ والقراءة هى الأولى ، لموافقتها المصحف ، ومطابقة بشر للملك »(١٥٤)

وفى قوله تعالى : « لا أقسم بيوم القيامة » (القيامة ١) قال : « وقرىء : لأقسم ، على أن اللام للابتداء ، وأقسم : خبر مبتدأ محذوف ، معناه : لأنا أقسم ، قالوا : ويعضده أنه فى الإمام بغير ألف » . (١٥٥)

لكنه فى جانب آخر ذكر قراءات أخرى متعددة منوها بالمصاحف التى وردت فيها ، كأن يقول : فى « ووصى بها إبراهيم بنيه » (البقرة ١٣٢) « قرىء (وأوصى) ، وهى فى مصاحف أهل الحجاز والشام »(١٥٦)، وفى

قوله عز من قائل : « جاءوا بالبينات والزبر » (آل عمران ١٨٤) قال : « فى مصاحف أهل الشام : وبالزبر ، وهى الصحف » . (١٥٧)

وفى قوله سبحانه : « وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه » (الأنعام ١٥٣) يقول : « وقرأ الأعش : وهذا صراطى ، وفى مصحف عبد الله : وهذا صراط ربكم ، وفى مصحف أبى : وهذا صراط ربك » (١٥٨) .

وفى قوله تعالى : « تجرى تحتها الأنهار » (التوبة ١٠٠) يقول : « وفى مصاحف أهل مكة : تجرى من تحتها ، وهى قراءة ابن كثير ، وفى سائر المصاحف : تحتها ، بغير من » . (١٥٩)

وفى قول الله سبحانه : « ليأكلوا من ثمرة وما عملته أيديهم » (يس ٣٥) قال : « وقرىء على الوجه الأول — يعنى توجيه (مـــا) على الموصولية — (ما عملت) من غير راجع ، وهى فى مصاحف أهل الكوفة كذلك . وفى مصاحف أهل الحرمين والبصرة والشام مع الضمير » . (١٦٠)

فكيف نفسر هذا الخلط فى موقف الزمخشرى من رسم المصاحف عموما؟

يبدو لى أن احتجاجه برسم المصحف الإمام لم يكن إلا حيث تكون القراءة موافقة لمقاييسه متوائمة مع ما انتهى إليه من قواعد ، غير خارجة على المشهور مما تواضع عليه علماء النحو السابقون له . أما ذكره للمصاحف الأخرى غير مصحف الإمام فلم يكن ذلك احتجاجا بها ولا نصرة لها ، وإنما كان ذكرا مجردا لتذبيه القارىء على المكان الموجود فيه ، خاصة إذا كان فى أغلبها خروج على عنصر الموافقة للرسم المصحفى . لكن ذلك — كما سبق أن قلنا — لم يكن التزاما التزمه الزمخشرى ، ولا منهجا سار عليه فى كل القراءات التى تعرض لها .

وبعد هذه الجولة الطويلة مع (الزمخشرى والقراءات) لا يخامرنا أدنى شك فى انتمائه إلى النحاة القياسيين الذى يعملون مقاييسهم فيما يقابلهم من قراءات ، ويرفعون القواعد فى وجه الروايات ، فما وافق القياس والقواعد

قبلوه ، وما خالفها أولوه ، وإلا شذذوه ورفضوه ولحنوه ، ملقين باللوم أحيانا على القراء ، ومتهمين إياهم فى بعض المواطن بعدم الدراية ، وواصفين إياهم أحيانا بالوهم . وزاد الزمخشرى على هؤلاء جميعاً ما بدر منه فى بعض المواقف مما يفهم منه أن القارىء يقرأ برأيه معتمدا على فصاحته ، ناسيا فى هذا المجال أن القراءة سنة يأخذها الخلف عن السلف ، وليست رأيا يرى ، ولا اجتهادا شخصياً من قبل القراء .

إن الزمخشرى — من خلال مواقفه من القراءات التى وضحناها — واحد من فريق النحاة القياسيين ، بل من أشدهم غلوا فى تناول القراءات المخالفة للأقيسة النحوية .

شعبان صلاح

الحواشى

(١) الكشاف – ١ : ٤١ ، وانظر : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس – ١ : ١٨ ، والإتحاف – ٧٩ ، والمختصر – ٢ .

(٢) أنظر صفحات : ١١ – ٥٦ – ٩٤ – ١١١ – ١١٨ – ١١٩ – ١٥٩ من الجزء الأول على سبيل الأمثلة .

(٣) الكشاف – ١ : ٥١ .

(٤) السابق – ٣ : ١٠ وانظر نماذج أخرى فى صفحات ١٠٨ – ١٢٨ – ١٥٣ من الجزء الأول .

(٥) السابق – ١ : ٤٤ وانظر نموذجين آخرين فى صفحتى ٧١ ، ١١٦ .

(٦) القراءة بكسر الهمزة لابن كثير وأبى عمرو وأبى بكر بخلف عنه ، والباقون بفتحها . التيسير – ١٠٦ .

(٧) الكشاف – ٢ : ٤٥ .

(٨) السابق – ١ : ٥٥ .

(٩) السابق – ١ : ٦٥ وانظر نماذج أخرى فى صفحات ١٠ – ١٠٩ – ١١٥ – ١١٨ – ١٤٣ – ٢٠٩ – ٤٢٤ من الجزء الأول ، وصفحتى ١٦٥ – ٢٤٦ من الجزء الثانى ، وصفحتى ١٠٩ ، ١١٠ من الجزء الرابع .

(١٠) أنظر مثلا جـ : ١ ص ١١٩ ، ١٢٣ و جـ ٢ ص ٨٣ ، ٣١٠ .

(١١) الكشاف – ١ : ١٤ وانظر جـ ٣ ص ٢٧٦ .

(١٢) أنظر : المنصف – ١ : ٢٧١ ، والخصائص – ٣ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، وسر صناعة الإعراب – ١ : ٨٢ ، ٨٣ ، والمحتسب – ٢ : ٣٠٥ .

(١٣) ما فى المختصر : أن الحسن قرأ « ولا أدرأتكم به » بالهمزة وتاء المتكلم ، وهى موافقة لرواية الفراء . أنظر المختصر – ٥٦ .

(١٤) (الكشاف – ٢ : ٢٦٣ ، وانظر توجيهاً مشابهاً لهذا فى قراءة من قرأ فإماقرئن) بالهمزة جـ ٣ ص ١٠ .

(١٥) إعراب ثلاثين سورة – ٤٠ ء

(١٦) السابق — ٨٥ .

(١٧) الكشاف — ٤ : ٥٦٦ .

(١٨) أنظر جـ ١ ص ٣٣ و جـ ٢ ص ١٥٧ ، ٣١٠ و جـ ٤ ص ٥٧٠ على سبيل الأمثلة .

(١٩) أنظر الإتحاف — ٧٦ .

(٢٠) أنظر المختصر — ١ .

(٢١) أنظر الإتحاف — ٧٦ والمختصر — ١ .

(٢٢) المختصر — ١ .

(٢٣) الكشاف — ١ : ٧ ، ٨ .

(٢٤) أنظر : معانى القرآن للفراء — ١ : ٣ ، ٤ .

(٢٥) إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس — ١ : ٥ ، ٦ .

(٢٦) نسبها الزمخشرى إلى أبى حنيفة وابن عباس ، على حين نسبها ابن خالويه لأبى الشعثاء .

أنظر : الكشاف — ١ : ١٣٧ ، والمختصر — ٩ .

(٢٧) معانى القرآن للفراء ١ : ٧٦ ، والمختصر — ٩ .

(٢٨) معانى القرآن وإعرابه للزجاج — ١ : ١٨٥ .

(٢٩) الكشاف — ١ : ١٣٧ .

(٣٠) السابق .

(٣١) الكشاف — ١ : ٩٦ ، والتيسير — ٧٣ .

(٣٢) شرح التصريح — ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٣٣) اللغة العربية : مبناها ومعناها — ٢٣٤ .

(٣٤) المختصر — ٥٣ .

(٣٥) الكشاف — ٢ : ٣١٦ .

(٣٦) السابق — ٣ : ٥٦ .

(٣٧) السابق ١ : ١٥٠ ، ١٥١ .

(٣٨) أنظر جـ ١ ص ٨ — ٩ — ٢٧ — ١٢٣ — ١٢٩ — ١٤٥ — ١٦٣ — ٢٢١ — ٣٢٤ ، جـ ٢ ص ١٥٧ ، جـ ٣ ص ٦١ ، جـ ٤ ص ٢٤ — ٥٠ — ١٧٨ على سبيل الأمثلة .

(٣٩) الكشاف — ١ : ٥٢ .

(٤٠) السابق – ١ : ١٩٢ .

(٤١) السابق – ٢ : ٣٣٨ .

(٤٢) السابق – ٢ : ٣٨٢ .

(٤٣) السابق – ١ : ٢٢٣ .

(٤٤) السابق – ١ : ٩٧ .

(٤٥) السابق – ٣ : ١٠ .

(٤٦) السابق – ٣ : ٤٥ .

(٤٧) السابق – ٣ : ٢٥٦ .

(٤٨) السابق ٣ : ٢٩٧ .

(٤٩) السابق – ٤ : ٢٩٩ .

(٥٠) أنظر : القراءات واللهجات للأستاذ عبد الوهاب حمودة ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للأستاذ الدكتور عبده الراجحي .

(٥١) الكشاف – ١ : ٦٤ ، ٦٥ .

(٥٢) السابق – ١ : ٢٤٠ .

(٥٣) السابق – ١ : ٢٤١ .

(٥٤) السابق – ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٥٥) السابق – ١ : ٢٥٠ .

(٥٦) أنظر : المختصر – ٧١ .

(٥٧) الكشاف – ٢ : ٤٥٥ .

(٥٨) أنظر : معاني القرآن للفراآ – ٢ : ٩٠ .

(٥٩) الكشاف – ٤ : ٩ .

(٦٠) السابق – ٤ : ٢٤٣ .

(٦١) السابق – ١ : ١٨٤ .

(٦٢) إعراب القرآن – ٢ : ٤٨٦ ، وقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء ، والباقون برفعها . التيسير – ١٢٥ .

(٦٣) السابق .

(٦٤) الكشاف – ٢ : ٣٢١ .

(٦٥) إعراب القرآن — ٢ : ٤٨٦ .

(٦٦) الخصائص — ٢ : ٣٩٥ ، ٣٩٧ .

(٦٧) أنظر : مغنى اللبيب — ٢ : ٨٤ .

(٦٨) الكشاف — ٢ : ٢٥٧ .

(٦٩) أنظر التيسير — ١٦٦ .

(٧٠) راجع : إعراب القرآن المنسوب للزجاج — ١ : ٢٨٠ ، والكشاف — ٣ : ٢٦٤ ، والمغنى — ٢ : ٨٥ ، والإتحاف — ٢٠٥ .

(٧١) الحجة فى القراءات السبع — ٢٤٤ .

(٧٢) المختصر — ٤٩ .

(٧٣) الحجة — ١٤٧ .

(٧٤) أنظر المحتسب : ١ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٧٥) الكشاف — ١ : ٦٩ .

(٧٦) السابق — ١ : ٢١٢ ، وانظر المختصر — ١٤ . ويلاحظ أن ابن هشام والشيخ خالد الأزهرى نسباها إلى ابن محيصن . وما فى الإتحاف أن ابن محيصن قرأ بفتح الياء من (يتّم) ورفع (الرضاعة) ، فلعل الأمر التبس عليهما . راجع : المغنى — ١ : ٢٩ ، وشرح التصريح — ٢ : ٢٣٢ ، والإتحاف — ٩٦ .

(٧٧) الكشاف — ١ ظ ٢١٨ .

(٧٨) السابق — ١ : ٤٩٩ ، وانظر المختصر — ٣٢ .

(٧٩) تنسب إلى الحسن والأعمش ، كما فى الإتحاف — ١٣٢ ، ونسبها الزمخشرى إلى يحيى ابن يعمر . الكشاف — ٢ : ٦٣ .

(٨٠) نسبها ابن خالويه إلى رؤبة بن العجاج ، وعزاها أبو حيان إلى الضحاك وابن أبى عبلة ورؤبة وقطرب المختصر — ٤ ، والبحر — ١ : ١٢٣ .

(٨١) الكشاف — ٢ : ١٨٥ .

(٨٢) القراءة بالتاء لرويس ، وافقه الحسن والمطوعى ، وهى قراءة أبى وأنس رضى الله عنهما ، ورفعت إلى النبى صلى الله عليه وسلم . الإتحاف — ١٥٢ .

(٨٣) الكشاف — ٢ : ٢٧٧ .

(٨٤) أنظر المغنى — ١ : ١٨٦ ، وشرح التصريح — ١ : ٥٥ ، ٢ : ١٤٦ .

(٨٥) أنظر : التيسير – ١٩٨ ، والإتحاف – ٢٤٠ .

(٨٦) الكشاف – ٤ : ٢٢٥ .

(٨٧) أنظر : صفحات ١٣٠ – ١٣١ – ١٣٥ من الجزء الأول و ص ٣٣٨ من الجزء الثانى ، على سبيل الأمثلة .

(٨٨) الكشاف – ١ : ٢٤٧ .

(٨٨) الكشاف – ١ : ٢٤٧ .

(٨٩) إعراب القرآن – ١ : ١٣٥ ، وانظر المختصر – ١٧ .

(٩٠) الكشاف – ١ : ٢٥٢ .

(٩١) أنظر × الكشاف – ١ : ١٤١ ، ١٤٢ .

(٩٢) السابق – ١ : ٣٤٥ .

(٩٣) هى قراءة نصر بن عاصم وأبى عمرو ، ورويت عن عمر رضى الله عنه ، كما فى المختصر – ١٨٢ .

(٩٤) قرأ بالتنوين عاصم والكسائى ويعقوب ، ووافقهم الحسن واليزيدى ، وباقى الأربعة عشر يقرأون بغير تنوين . الإتحاف – ١٤٥ .

(٩٥) معانى القرآن وإعرابه – ٢ : ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٩٦) الكشاف – ٢ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ولعل العبارة الأخيرة : فتمحل عنه مندوحة ، أى : أن هذا التأويل تكلف لا داعى له .

(٩٧) التيسير – ١٠٨ .

(٩٨) أنظر : الحجة لابن خالويه – ٢٠٨ ، والتيسير – ١٤٦ .

(٩٩) الكشاف – ٢ : ٢٨٧ .

(١٠٠) السابق – ٢ : ٣٥٢ .

(١٠١) السابق – ٢ : ٣٦٣ .

(١٠٢) السابق – ٢ : ٥٥٤ .

(١٠٣) السابق – ٢ : ١٧٧ .

(١٠٤) السابق – ١ : ٤٥٣ ، وانظر الإتحاف – ١١٧ .

(١٠٥) السابق – : ٥٨٤ ، وانظر التيسير – ١٤٦ .

(١٠٦) السابق – ٢ : ٢٢٤ .

(١٠٧) السابق — ١ : ٦٢ ، ٦٣ بتصرف .

(١٠٨) السابق — ١ : ٦٥ .

(١٠٩) السابق — ١ : ١٢٥ .

(١١٠) السابق — ٣ : ٢٩٥ .

(١١١) السابق — ٣ : ٣٨٣ .

(١١٢) السابق — ١ : ١٣٦ .

(١١٣) السابق — ١ : ٣٣٩ . وانظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج — ١ : ٥٠٥ ، وقد قرأ الكسائى وحده بكسر الهمزة على الاستئناف ، أما الباقون فقرأوا بالفتح . التيسير — ٩١ . والإتحاف — ١٠٩ .

(١١٤) الكشاف — ٢ : ١٦٣ .

(١١٥) السابق — ١ : ٨٦ ، ٨٧ .

(١١٦) هامش ص ٨٦ من الجزء الأول من الكشاف .

(١١٧) قرأ بكسر الواو حمزة والكسائى . التيسير — ١٤٣ .

(١١٨) الكشاف — ٢ : ٥٦٦ وحاشية «١» .

(١١٩) السابق — ٤ : ٥٣٣ وحاشية «٤» .

(١٢٠) التيسير — ١١٧ .

(١٢١) الكشاف — ٢ : ١٨٠ ، ١٨١ .

(١٢٢) السابق ١ : ٣٥٦ . وانظر التيسير — ٩٣ .

(١٢٣) أنظر : معانى القرآن للفراء ١ : ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس — ١ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، والحجة لابن خالوية — ٩٤ ، ٩٥ .

(١٢٤) الكشاف — ٤ : ٦١٦ .

(١٢٥) السابق ٤ : ٦٣٢ .

(١٢٦) المحتسب — ٢ : ٣٧١ . وانظر المختصر — ١٧٩ حيث نسب القراءة بالهمز إلى أبى عمرو بن العلاء .

(١٢٧) الكشاف — ١ : ٩٥ ، والقراءة بضم التاء لأبى جعفر وافقه الشنبوذى ، كما فى الإتحاف — ٨٢ .

(١٢٨) الكشاف — ١ : ٢٢٢ ، وانظر ٤ : ٢٥٧ . والتيسير — ٨١ .

(١٢٩) الكشاف – ٢ : ٤٢٩ .

(١٣٠) أنظر : معانى القرآن للفراء – ٢ : ٧٦ والإتحاف – ١٦٥ .

(١٣١) الكشا " – ١٣٩ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس – ١ : ٧٥ .

(١٣٢) السابق – ١ : ١٤٠ .

(١٣٣) السابق – ١ : ٢٥٣ .

(١٣٤) التيسير – ٢٧ .

(١٣٥) أنظر : المقتضب – ١ : ٢١٢ ، وإعراب ثلاثين سورة – ١٢ ، ١٣ .

(١٣٦) الكشاف – ٣ : ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(١٣٧) التيسير – ١٦٦ .

(١٣٨) الكشاف – ٢ : ٥٥ .

(١٣٩) السابق – ٢ : ٤٤١ .

(١٤٠) السابق – ١ : ٨٩ .

(١٤١) « – ١ : ١٣٧ .

(١٤٢) « – ١ : ١٧٤ .

(١٤٣) « – ١ : ٣٦١ .

(١٤٤) « – ١ : ٣٩١ .

(١٤٥) « – ١ : ٤٠٤ .

(١٤٦) « – ١ : ٤٦٨ .

(١٤٧) « – ٢ : ٦٩ .

(١٤٨) « – ٢ : ٨٥ .

(١٤٩) « – ٢ : ١٥٣ .

(١٥٠) « – ٢ : ٣٠٥ .

(١٥١) « – ٤ : ٩ .

(١٥٢) « – ١ : ١٢ .

(١٥٣) « – ٢ : ٣٤ .

(١٥٤) « – ٢ : ٣٦٤ .

(١٥٥) السابق – ٤ : ٥٢٧ .

(١٥٦) « – ١ : ١٤٣ .

(١٥٧) « – ١ : ٣٤٤ .

(١٥٨) « – ٢ : ٦٣ .

(١٥٩) « – ٢ : ٢٣٩ .

(١٦٠) السابق – ٤ : ١٢ ، وانظر نماذج أخرى فى صفحة ٢٤٢ من الجزء الثانى ، وصفحات ٤٤ ، ٢٦٩ ، ٣٢٤ من الجزء الثالث ، وصفحة ١٧٧ من الجزء الرابع .

مصادر البحث

١ – إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، للبنا الدمياطى ، ط : الحلبى ، القاهرة ١٣١٧ هـ .

٢ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٠ هـ .

٣ – إعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق ودراسة : زهير غازى زاهد ، دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة .

٤ – إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبيارى ، قسم ١ ، القاهرة ١٩٦٣ م .

٥ – البحر المحيط ، لأبى حيان ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٦ – التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى ، عنى بتصحيحه : أوتوبرتزل ، أستانبول ١٩٣٠ م .

٧ – الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : د . عبد العال سالم ، بيروت ١٩٧١ م .

٨ – الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، ط : ٢ بيروت .

٩ – سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ١ ، تحقيق : مصطفى السقا – محمد الزفزاف – إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين ، القاهرة ١٩٥٤ م .

١٠ – شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، القاهرة ١٣١٢ هـ .

١١ – القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة ، ط : ١ ، القاهرة ١٩٤٨ م .

١٢ – الكشاف ، للزمخشرى ، ط : ٢ ، وبذيله أربعة كتب :

– الانتصاف للإمام أحمد بن المنير الاسكندرى .
– الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف ، للحافظ ابن حجر العسقلانى .
– حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقى على تفسير الكشاف .
– مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ، للشيخ محمد عليان المذكور .

رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٣ م .

١٣ – اللغة العربية : مبناها ومعناها ، د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣ م .

١٤ – اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ، د. عبده الراجحى ، القاهرة ١٩٦٨ م .

١٥ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : على النجدى ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبى ، ج ١ سنة ١٩٦٦ م ، ج ٢ سنة ١٩٦٩م

١٦ – مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عنى بنشره : برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٩٣٤ م .

١٧ – معانى القرآن للفراء : ج ١ – تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م .

ج ٢ : تحقيق ومراجعة : محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

ج ٣ : تحقيق د. عبد الفتاح شلبى ، ومراجعة على النجدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

١٨ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى ، ج ١ ، ١٩٧٣ م . ج ٢ ، ١٩٧٤ م ، القاهرة .

١٩ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، القاهرة ١٣٥٦ هـ .

٢٠ – المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

٢١ – المنصف شرح التصريف : لابن جنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : ج ١ ، ٢ : ١٩٥٤ م ؛ ج ٣ : ١٩٦٠ م .